بعد اجتيازهم دورة «سير واستعلام القضايا»

الدوسري كرم العاملين بالإدارة العامة للتحقيقات

الدوسري مع المكرمين

ضمن مساعي الإدارة العامة للتحقيقات لتنفيذ رؤية القيادة العليا لوزارة الداخلية لميكنة الإدارة وتدريب كوادرها لرفع كفاءة جميع العاملين فيها وتطوير مستواهم بما يعود بالنفع العام لمصلحة العمل والتسهيل على المراجعين استقبل اللواء د فهد الدوسري مدير عام الإدارة العامة للتحقيقات واعضاء لجنة الميكنة عددا من العاملين بالإدارة العامة للتحقيقات وذلك بعد اجتيازهم لدورة «سير واستعلام القضايا» ودورة «صادر ووارد» التي نظمها مركز التدريب التخصص بالإدارة العامة لنظم المعلومات بوزارة الداخلية بنجاح.

وقد قام اللواء الدوسري بتسليمهم شهادات اجتياز الدورة في بادرة تعكس حرص الإدارة العامة للتحقيقات على تحفيز الجميع على بذل مزيدا من الجهد والعطاء والعمل المتواصل من أجل اكتساب الخبرات في جميع المجالات.

من جهته أكد الدوسري حرص القيادة العليا لوزارة الداخلية على مواصلة دعم وتطوير الإدارة العامة للتحقيقات لما تمثله من أهمية وما تقوم به من جهود لخدمة العمل الأمني.

واثنى الدوسري على إنجاح الدورة وما حققته من أهداف من حيث نوعية التخصصات والمحاضرين وبراعة انتقاء الموضوعات كما عبر عن تقديره لتركيز المشاركين ومتابعاتهم وحرصهم على الخروج بنتائج طيبة عكست مدى إدراكهم ووفرت لهم حصيلة طيبة من المعارف والمعلومات التي سيكون لها أثرها في تطوير آلية العمل بما ينعكس على أداء الإدارة العامة للتحقيقات.

خلال الاجتماع الأول لمجموعة العمل

البصيري: تعديلات «الإنتوساي» ترتقي بأداء أجهزة الرقابة العليا

البصيري مع ممثل الجهاز الصيني

أكد رئيس وفد ديوان المحاسبة والوكيل المساعد لقطاع الرقابة على الوزارات والإدارات الحكومية سليمان البصيري أن التعديلات التي توصلت إليها مناقشات مجموعة العمل المعنية بتعديل قوانين الإنتوساي في الاجتماع تعكس توجه ورؤية هذه المنظمة العالمية التي تشرف على أداء أجهزة الرقابة عليا التابعة لها وتنظم أعمالها.

وقال البصيري على هامش الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بقوانين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإنتوساي) المنعقد في مدينة نانجينج بالصين حاليا أن هذه التعديلات من شأنها أن ترفع مستوى النظام الرقابي في المنظمات الإقليمية لاسيما المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الأرابوساي) وأجهزة الرقابة المنتمية إليها مؤكدا على أن التعديلات الخاصة بالخطة الاستراتيجية للإنتوساي 2017 - 2022 تعكس جانبا مؤثرا في أداء الأجهزة الرقابية وتنمية قدراتها وتطور نظم العمل فيها.

وقال البصيري أن المناقشات التي دارت في الاجتماع حول النظام الأساسي من قبل ممثلي المنظمات الإقليمية والأمانة العامة للإنتوساي ومكتب التدقيق الوطني الصيني أسفرت عن مجموعة من التوصيات لتعديل النظام الأساسي التي سترفعها المجموعة للإنتوساي ليتم مناقشتها في مؤتمر أبوظبي في ديسمبر 2016 وتقر بالصورة النهائية.

وفيما يخص مادة الانسحاب من المنظمة التي اقترح ديوان المحاسبة أن يتم معالجتها قال البصيري أن الجانب النمساوي والمتمثل بالأمانة العامة للإنتوساي وجد أن مثل هذه الحالات تستغرق وقتا قبل اتخاذ قرار الانسحاب بشكل نهائي ويتم مناقشتها مع المنظمة قبل الشروع بتطبيقها علما بأنه لم تتم أي حالة انسحاب حتى يومنا هذا ولهذا السبب لم تأخذ المجموعة بهذا المقترح الذي حدد مدة الانسحاب بهدف رجوع الجهاز المنسحب عن رأيه وإعطائه مدة كافية لمعالجة هذا القرار.

لقطة تذكارية للمشاركين في الاجتماع

خلال مشاركته في اعتصام عمال البترول

الفيلكاوي: نرفض محاولات خلط الأوراق بين القطاعين النفطي والحكومي

علي الفيلكاوي

أكدت جمعية المهندسين الكويتية وقوفها التام مع الحركة العمالية الكويتية في وجه أية ضغوط تتعرض لها للقبول بقرارات تحد من مكاسبها أو تعطل التنمية البشرية التي يتعرض لها القطاع النفطي الكويتي.

مشيرة إلى أنها جددت مواقفها المساندة للزملاء في القطاع النفطي من خلال كتاب وجهته رسميا الى رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البترولكيماويات ومشاركة الزملاء بمجلس الإدارة في الاعتصاد الذي اقيم بالأحمدي مساء يوم الثلاثاء (أول من أمس).

عضو مجلس الادارة المهندس علي الفيلكاوي قال في تصريح له خلال مشاركته وعدد من زملائه في الاعتصاد: أن الجمعية جددت وقوفها التام إلى جانب الحركة العمالية بالقطاع النفطي ومطالبها المحقة ونذكر بأن المكاسب التي تحققت للقطاع النفطي تمت بعد حركة تصحيحة أجريت من قبل مسؤولين حكوميين بعد دراسات كبيرة تم صرف مبالغ ضخمة عليها وكانت النتيجة توحيد السلم الوظيفي والدرجات للقطاع النفطي وكان هناك شبه رضا عام من العاملين بالقطاع.

وأضاف إننا نود بهذه المناسبة أن نشير الى محاولات الخلط بين القطاع النفطي والقطاع الحكومي ومحاولات التعكير بينهما بينما الحقيقية عكس ذلك فكلنا يتفهم طبيعة عمل الآخر ويدركها فلهذا يجب الوقوف بحزم في وجه هذه المحاولات التي تعمل على خلط الأوراق.

ولفت الفيلكاوي إلى أننا أكدنا أن يدرك الجميع طبيعة عمل القطاع النفطي وبيئته والدور الكبير الذي تقوم بها العمالة الوطنية في دعم وتطوير القطاع ومن مختلف المستوياتفهم أولى بوقوفنا معهم حتى لا تنتقص مكاسبهم.

وأضاف: وبالنسبة للقطاع الحكومي نحن أيضا مع تصحيح أوضاع زملائنا في القطاع الحكومي نحو فاعلية أفضل ونأسف بأنه لا يوجد حتى الآن أية شفافية أو بيانات واضحة حوله وكلها مسارات وتصاريح ووعود ضبابية فلا بيانات صريحة وواضحة حول ما يسمى بالبديل الاستراتيجي.

تتمات

إحالة

من قبل بعض الجهات الحكومية، وذلك من خلال عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال الشركات المقصرة في تنفيذ بنود العقود المبرمة معها.

أضاف أن اللجنة انتهت إلى العديد من التوصيات ومن أهمها تشكيل لجنة حكومية لاتخاذ الإجراءات القانونية بإحالة مسؤولين حكوميين إلى جهات التحقيق، وذلك لتقاعسهم عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركات المخالفة لشروط العقود، كما أوصت بضبط وتطوير آلية التعاقد المستقبلي مع الشركات المنفذة لمشاريع الحاسب الآلي في الوزارات.

وأوضح أن اللجنة ناقشت كذلك بيع بعض العقارات في لندن ودول أوروبية أخرى، مشيرا إلى أنه تبين للجنة أن شركة سان مارتن حققت خسائر كثيرة بعد بيعها عدد كبير من عقارات المحفظة العقارية يبلغ 54 عقارا تمثل نحو 77 في المئة من إجمالي المحفظة العقارية الأوروبية، وبخسائر تقدر في 68 مليون و791 ألف و474 جنيه استرليني.

وبين الطريجي أن اللجنة استعرضت تقرير ديوان المحاسبة وتبين لها أن المسؤول المباشر عن هذه العقارات في لندن تعمد عدم التعاون مع ديوان المحاسبة، كما أخفى مستندات مطلوبة للتحقيق، لافتا إلى وجود لجنة تحقيق برلمانية رفعت تقريرها إلى المجلس متضمنا إحالة العضو المنتدب في هيئة الإستثمار بدر السعد، وكذلك رئيس مكتب الإستثمار في لندن إلى النيابة.

من جهة أخرى أعرب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع، عن أمله في أن تنتهي اللجنة في اجتماعها يوم الأحد المقبل، من إنجاز تقريرها في شأن دراسة الوضع الاقتصادي، وتوصياتها حول وثيقة الإصلاح المالي، لرفعها إلى المجلس ومناقشتها في جلسة الثلاثاء المقبل.

وقال الشايع في تصريح للصحافيين أمس، إن اللجنة سوف تجتمع اليوم الخميس لاستكمال مناقشة وثيقة الإصلاح المالي، حيث تمت دعوة وزير المالية ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية، ووزير الكهرباء والماء، وغرفة تجارة وصناعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية، وجمعية المحاسبين، واتحاد الشركات الاستثمارية، واتحاد المصارف، وعدد كبير من المختصين.

أضاف أن اللجنة سوف تستمع إلى شرح الجهات الحكومية المعنية بشأن الموازنات المالية، ووجهات نظر وتصورات الجهات الاقتصادية المشاركة في الاجتماع حول الوثيقة.

وأوضح أن من المتوقع أن تنتهي اللجنة من تقريرها بشأن وثيقة الاصلاح المالي، وتصوت عليه في اجتماعها الأحد المقبل، حيث ستطرح جميع التصورات المقدمة، ومنها ما يتعلق بشرائح تعرفة الكهرباء والماء للوصول إلى توافق ووضع التوصيات النهائية بشأنها.

من ناحية أخرى أوضح رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة ناقشت أمس ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2017/2016، بحضور وزير الدولة لشؤون الإسكان وتبين لها أن المؤسسة حققت التوزيعات المتفق عليها بين المجلس والحكومة والبالغة 12 ألف وحدة سكنية سنويا، وإن كان هذا التوزيع على المخطط إلا أن المؤسسة أفادت أن عقود البنية التحتية والخدمات تم ترسية وتوقيع بعضها والبعض الاخر في طور الطرح والترسية.

دمشق:

ونفى المدعي العام الفيدرالي، فريديريك لوف، ما تناقلته وسائل الإعلام بأن الشخص المعتقل هو المطلوب لدى الشرطة نجم العشراوي، ولم يكشف عن هوية المعتقل.

وقال لوف إن الأخوين كانا معروفين لدى الشرطة ولهما سوابق إجرامية، ولكنها غير مرتبطة بالإرهاب، وإن تحليل الحمض النووي سمح بتحديد هويتهما.

وأضاف أن إبراهيم البكراوي ترك رسالة يقول فيها إنهم يبحثون عنه في كل مكان، وإنه لو سلم نفسه، لذهب إلى السجن.

ونقلت القناة التلفزيونية البلجيكية الناطقة بالفرنسية عن مصدر في الشرطة إن خالد البكراوي أجر شقة باسم مستعار في منطقة فورست في بروكسل، حيث قتلت الشرطة مسلحا في تبادل لإطلاق النار، الأسبوع الماضي.

وفي تلك الشقة عثرت الشرطة على بصمات صلاح عبد السلام، المشتبه فيه في الهجمات التي ضربت باريس يوم 13 نوفمبر، وقد اعتقل الجمعة الماضي في مداهمة في بروكسل، ويتوقع أن يمثل أمام المحكمة الأربعاء.

إلى ذلك أعلن مدير مطار بروكسل الدولي أمس أن المطار سيظل مغلقا أمام حركة الملاحة اليوم الخميس بعد الهجومين المتزامنين اللذين شهدهما أمس الثلاثاء.

في غضون ذلك تواصل قوات الأمن البلجيكية ملاحقة المشتبه به الثالث نجيم العشراوي، بعدما أعلن سابقا عن اعتقاله والكشف عن شخصين آخرين شاركا في الهجوم وهما شقيقان، في وقت يستمر فيه العمل بحالة الطوارئ رغم العودة البطيئة للحياة الطبيعية في بروكسل.

وبقي المطار مغلقا أمس الأربعاء مع إعلان مدير الشركة المشغلة لمطار بروكسل الدولي أرنو فيست في تغريدة له «لن تغادر رحلات تجارية من مطار بروكسل ولن تصله اليوم الخميس».

في هذه الأثناء قال المدعي العام البلجيكي إن قوات الأمن ما زالت تلاحق المشتبه فيه الثالث في تفجير المطار، رافضا الإفصاح عن معلومات إضافية قال إنها ربما تؤثر على سير التحقيقات.

في غضون ذلك، تواصل السلطات فرض حالة الطوارئ القصوى في البلاد، بينما تعود الحياة الطبيعية تدريجيا في بروكسل بعد الهجمات التي استهدفتها أمس الأول الثلاثاء، وسط انتشار أمني مكثف ولا سيما قرب المباني والأماكن الرئيسية.

واتخذت السلطات البلجيكية تدابير أمنية مشددة في عموم البلاد حيث ألغت جميع الفعاليات والأنشطة الاجتماعية، وأغلقت المدارس والمراكز التجارية ودور السينما والمسارح.

ووقف البلجيكيون أمس الأربعاء دقيقة صمت تكريما لضحايا هجمات بروكسل التي خلفت 31 قتيلا على الأقل و250 جريحا، وفق ما أعلنته السلطات المحلية.

وتجمع آلاف وسط بروكسل ووقفوا دقيقة صمت قطعتها هتافات «فلتحيا بلجيكا» وتبعها تصفيق الحاضرين.

وشارك في تجمع آخر أمام مقر الاتحاد الأوروبي ملك بلجيكا فيليب والملكة ماتيلد وكذلك رئيس الوزراء شارل ميشال ونظيره الفرنسي مانويل فالس ورئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر.

وطلبت النيابة العامة الفدرالية البلجيكية من الصحفيين عدم نشر أي معلومات تتعلق بهجمات بروكسل بهدف عدم تعريض مسار التحقيق للخطر.

تهديدات

إصدار هذا القانون العام الذي يتضمن لائحة داخلية نافذة ويفترض تنفيذه لإعطاء الشباب قروضهم.

بدوره أكد النائب عبدالله التميمي استعداده رسمياً، لتقديم استجواب لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح، حال تقديمه لمشروع «البديل الإستراتيجي».

في سياق ذي صلة أبدى النائب طلال الجلال رفضه لتطبيق البديل الاستراتيجي على العاملين في القطاع النفطي جملة وتفصيلا، «نظرا لخصوصية هذا القطاع الذي يعتبر المصدر الوحيد للدخل في الكويت، فالمساس بحقوق العاملين فيه سيكون له تداعيات وانعكاسات خطيرة على المدخول النفطي للدولة».

وقال الجلال «ان مشروع البديل الاستراتيجي جيد بالنسبة للقطاعات الاخرى، حيث سيحصلون بموجبه على امتيازات مالية، أما بالنسبة للقطاع النفطي فانه سينقص من حقوق العاملين به، لذا فان استثناء هذا القطاع من البديل الاستراتيجي ضرورة».

قنصليتنا

بشكل دائم، والتعاون مع السلطات الامنية في المطارات ومحطات القطارات والاماكن العامة، وخاصة بما يتعلق بتفتيش الافراد والامتعة، والتدقيق في جوازات السفر وصلاحية تاشيرات الدخول.

مصر:

للمالية، يحيى راشد.. وزيراً للسياحة، محمد عبدالعاطي.. وزيراً للري، محمد محمود سعفان.. وزيراً للقوى العاملة، أشرف محمود قدري.. وزيراً لقطاع الأعمال العام، المستشار حسام عبدالرحيم.. وزيراً للعدل، وشريف فتحي.. وزيراً للطيران المدني.

كما تم تعيين 4 نواب للوزراء وهم: الدكتور محمد أحمد محمد معيط.. نائباً لوزير المالية للخزانة العامة، الدكتورة نهال مجدي أحمد فهمي المغربل.. نائباً لوزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، عمرو إبراهيم، عبدالسلام المنير.. نائباً لوزير المالية للسياسات الضريبية، أحمد أشرف علي كوجك.. نائباً لوزير المالية للسياسات المالية.